التخطيط الحضري والتنمية المستدامة

Urban planning and sustainable development

عبد النور لعلام[1]*

[1] جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2، djoud_10@live.fr

تاريخ الاستلام: 2021/12/02 تاريخ القبول: 2021/12/25 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

يعد التخطيط الحضري من أهم العمليات التي بموجبها يتم النهوض والارتقاء بالمدينة ايكولوجيا واجتماعيا واقتصاديا، وذلك عن طريق تحقيق تنمية حضرية مستديمة، والتي تجعلنا نخطط بشكل مستديم اخذين بعي الاعتبار حق الأجيال القادمة فيما يمكن أن تحتاجه عملية التنمية من موارد طبيعية وغيرها.

وهذا الامر يستلزم منا معالجة المشكلات المتعلقة بالمدينة من كل جوانبها (فيزيقيا، اجتماعيا واقتصاديا) تمهيدا لتنميها.

كلمات مفتاحية: التخطيط؛ الاستدامة؛ التخطيط الحضري؛ التنمية المستدامة.

Abstract:

Urban planning is one of the most important processes by which the city is promoted and promoted ecologically, socially and economically by achieving sustainable urban development, which makes us plan in a sustainable manner, taking into account the right of future generations to what development process can require from natural and other resources.

This requires us to address the problems related to the city in all its aspects (Physically, socially and economically) in preparation for its development.

Keywords: Planning; sustainability; urban planning; sustainable development.

* **المؤلف المرسل:** عبد النور لعلام، **الإيميل:** djoud_10@live.fr

1. مقدمة:

يعد الاهتمام بدراسة واقع العلاقة بين البيئة الحضرية والتنمية المستدامة من جهة والتخطيط لها من جهة أخرى أساس الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة والنهوض بالمجتمع، ذلك أن التنمية بمختلف أبعادها وعناصرها مترابطة ومتكاملة، من اجل تحقيق مستوى معيشي أفضل للإفراد دون إهمال الجانب البيئي،خاصة في ضل التطورات والتحولات التي يعرفها عالم التكنولوجيا وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية والسياسية.

لذلك زاد وعي وإدراك الحكومات والمؤسسات الدولية بالنسبة لاستحالة فصل قضايا التنمية المستدامة عن قضايا البيئة والتكنولوجية ،كما أن الكثير من أشكال التنمية تعتمد بشكل واسع على استخدام التكنولوجية في استنزاف الموارد البيئية التي ينبغي أن تقوم عليها تلك التنمية فتدهور البيئة يعني عرقلة التنمية، مما يتطلب اتخاذ سياسات وإجراءات وقائية لذلك خاصة أثناء تخطيط ووضع سياسات التشغيل والعمل بالنسبة للأجهزة الرسمية التابعة لكل دولة، هذا إلى جانب تقوية ونشر الوعي لدى أفراد المجتمع في مجال حماية البيئة ومساهمة ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما سوف نحول التطرق إليه من خلال عرض هذه المداخلة بحيث تعتمد كثيرا على توضيح بعض المفاهيم الأساسية وذات علاقة بتحقيق هذه التنمية.

وتعتبر التنمية الحضرية مطلبا ملحا، في ظل ما تعانيه الكثير من المدن في العالم من مشاكل اجتماعية واقتصاده وثقافية وبيئية، لاسيما تلك المدن التي تمر بتغيرات سريعة نتيجة للنمو الديمغرافي السريع من جهة والهجرة السكانية المتزايدة والمستمرة إليها من جهة أخرى، خاصة المدن الجزائرية منها، والتي شهدت في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات الديمغرافية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أثار بدوره العديد من المشكلات المتعلقة بها، "كظهور العشوائيات الحضرية والبناءات الفوضوية والأحياء المتخلفة وكذلك الاستغلال غير العقلاني للأرض" والناشئة أساسا عن تخلف دينامية التسيير والتخطيط والتنمية الحضرية وعدم مواكبته للديناميكية السكانية والاجتماعية للوسط الحضري، أي أن معدلات التحضر(ديمغرافيا) تفوقت على

معدلات النمو الاقتصادي، وعدم قدرة المدينة على توفير التسهيلات الضرورية والخدمات الأساسية واستيعاب سكانها بالفاعلية المطلوبة.

لكن الإشكال لا يطرح على هذا المستوي فقط، أي أن القضاء على هذه المشكلات وإحداث تنمية حضرية بحيث تصبح للمدينة القدرة على توفير التسهيلات الضرورية والخدمات الأساسية واستيعاب سكانها بالفاعلية المطلوبة لا يكفي وحده، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة، أو ما يعرف بالتنمية الحضرية المستدامة، والتي تعمل على تطوير الأرض والمدن والمجتمعات بشرط أن تلبي حاجيات الحاضر دون أن تمس بحق الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، لذلك أصبح التخطيط من أجل هذه التنمية مطلبا أكثر إلحاحا يأخذ مكان الصدارة خاصة عند بداية الاهتمام بالبرامج التي تهدف إلى تحسين البيئة التي يعيش فيها الفرد، وذلك من منطلق أنه –أي التخطيط- بمثابة التطبيق العلمي لتقنيات المعرفة، وبوصفه الوسيلة المثالية لتحقيق الطموحات والآمال من خلال برامج التنمية؛ وعليه جاء هذا البحث ليحدد كيف يكون التخطيط من أجل تنمية حضرية مستديمة؟

2. التخطيط الحضري:

1.2. أنماط التخطيط الحضري:

ينقسم التخطيط الحضري إلى أنماط يبرز منهما نمطان أساسيان:

الأول يتمثل في التخطيط الفيزيقي والثاني التخطيط الاجتماعي بيد أنهما متداخلان، وعلى الأخص على المستوى المحلي، ذلك أن استخدام الأرض وشكل البناء والتخطيط الفيزيقي يعتمد اعتمادا كبيرا على قيم المجتمع وأنماط السلوك، وخلق قيم جديدة والمحافظة على القيم المرغوبة في الحياة الحضرية ووسائل إشباع هذه الحاجات، وأسلوب تحقيق التكامل الاجتماعي بين سكان المجتمع الحضري.

كذلك هناك التخطيط الإصلاحي والتخطيط الإبداعي الخلاق، ويهتم التخطيط الإصلاحي بإصلاح وعلاج المشكلات القائمة في المجتمع الحضري في مجالات الطرق والمرور

وإعـادة تنميـة قلـب المدينـة أو جـزء آخـر منهـا، ويهـدف التخطـيط الإصـلاحي إلى العـلاج أو التعـديل أمـا التوجيـه الإبـداعي فيعتمـد علـى المسـتوى العـام الشـامل ويهـتم بخلـق منـاطق حضـرية جديـدة متكاملـة، ومخططـة بشـكل جيـد ويأخـذ هـذا الـنمط مـن التخطـيط في الاعتبـار بالاتجاهـات الحديثـة في التخطـيط الحضـري، وذلـك كالمنـاطق الخضـراء وبـرامج الصـحة العامـة والـترويج العـام وغير ذلك.

ويـذهب الـبعض إلى القـول بأن التخطـيط الإصـلاحي يعتـبر مقدمـة ضـرورية للتخطـيط الإبـداعي وهكـذا يتبـين أن هنـاك نمطـان للتخطـيط الحضـري فيزيقـي واجتمـاعي مترابطـان واقعيـا ومتمايزان تحليليا.

إن التخطـيط الحضـري يجـب أن يسـعى إلى تقويـة الـنظم الاجتماعيـة وتنشـيط الطاقـة البشـرية الكاملـة، وتنميـة التكامـل الاجتمـاعي بتحسـين العلاقـات الاجتماعيـة بـين النـاس رغـم أن التحديـد للتخطـيط الاجتمـاعي يعتـبر إعـادة توجيـه للتخطـيط الحضـري نحـو أهـداف اجتماعيـة.(عبـد الحميـد رشوان، 2005، ص57)

2.2. أهداف التخطيط الحضري:

يسـتهدف التخطـيط الحضـري إلى الارتقـاء بمعظـم الترتيبـات المسـاحية لأجـزاء المدينـة المترابطـة، وتحسـين ظـروف البيئـة الطبيعيـة في المواقـع الـتي بنيـت عليهـا المدينـة، وفي المنـاطق المحيطـة بهـا، وتشـييد المبـاني، وتخطـيط الأحيـاء والخـدمات وإقامـة البيئـات السـكنية المدروسـة والملائمـة صـحيا واجتماعيـا وثقافيـا لفئـات مختلفـة مـن الأفـراد، والـتي تمكـنهم مـن إشـباع احتياجـاتهم الأساسـية البيولوجيـة والسيكولوجية والاجتماعية، حتى يتمكنوا من أداء أدوارهم المختلفة.

ويهـدف التخطـيط الحضـري إلى إقامـة منـاطق سـكنية، وذلـك بتخصـيص مسـاحات محـددة وفي مواقـع مناسـبة لإقامـة مسـاكن عليهـا ذات أحجـام ونوعيـات مختلفـة لتناسـب الأسـر المختلفـة من حيث الحجم والدخل والرغبات.

وتخطيط المساكن في شكل مجاورات سكنية أو ما يعرف بوحدة الجيرة، والمجاورة أو وحدة الجيرة هي مجموعة متكاملة من المساكن بمرافقها العامة وخدماتها الضرورية، يحدها من الخارج حدود طبيعية مثل الأنهار وعوامل التضاريس أو طرق المواصلات، ولا يخضع شكل المجاورة إلى شكل ثابت متفق عليه، وإنما يأخذ أشكالا متعددة تنتج عن شكل الموقع ومساحته.

ولا شك أن المسكن المخطط تخطيطا جيدا في بيئة مناسبة، يعد هدفا رئيسيا للتخطيط، حيث تستهدف الأسرة مسكنا يحقق لها الوقاية الصحية، ويوفر لها الخدمات الاجتماعية، ويعتمد على هذا الإمداد والخدمات، وعلى التركيب الاجتماعي في المنطقة،والعلاقات الاجتماعية بين السكان.

وفي مجال التنمية الجارية يستهدف التخطيط الحضري توفير مساحات للنشاطات التجارية في مواقع مريحة بالنسبة للزبائن منسجمة مع استعمالات الأرض الأخرى.

وفي مجال التنمية الصناعية يهدف التخطيط الحضري إلى تشغيل عمال لكل أنواع التنمية الصناعية وتوفير مساحات كافية في أماكن مناسبة بالنسبة لسكني العمال ومتطلبات الصناعة.

ويسعى التخطيط الحضري في مجال النقل والمواصلات إلى توفير شبكة من الطرق ووسائل مواصلات لنقل السكان والسلع بطريقة اقتصادية مريحة وبكفاءة عالية.

وفي مجال المرافق والخدمات العامة يستهدف التخطيط الحضري توفير شبكة من المرافق العامة والخدمات المختلفة لسكان المدينة. (عبد الحميد رشوان، 2005، ص57)

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من فهم واضح لطبيعة المجتمعات المحلية الريفية والحضرية ومعرفة كيف يعيش الناس؟ وكيف يستهلكون؟ وكيف يعملون؟ وكيف يقضون أوقات فراغهم؟ وكيف يعالجون من الأمراض؟.

3.2. مبادئ التخطيط الحضري:

لكي يكون التخطيط الحضري مجديا يجب مراعاة المبادئ الآتية:

- تطبيق المعرفة العلمية ومراعاة الأحكام والقيم السائدة
- الشمول
- أن تكون الخطة متكاملة مع التخطيط القومي
- الهدف من الخطة
- المرونة
- التقسيم على مراحل
- إقناع الأهالي بالخطة

4.2. ما يجب مراعاته أثناء تخطيط المدن:

اعتاد المهندسون إطلاق مصطلح "تخطيط المدن" على التخطيط المادي للمعيشة الحضرية، أي تحديد احتياجات المدينة من مساكن وطرق ومدارس وغيرها، ثم تحديد نسبة الأمكنة لإنشاء المباني التي سوف تضم هذه الألوان من النشاطات.

ومن مميزات تخطيط وبناء المدن الحديثة عملية النمو السريع لها والنزعة الظاهرة لالتحام عدد من القرى في تجمعات طبيعية ضخمة للمدن. ويزداد عدد السكان في هذه الحالة، وتتوسع رقعة الأرض تبعا لذلك، ويؤدي هذا إلى انشغال أجود الأراضي الزراعية بالمباني السكنية. ويمثل ذلك خطرا على صفحة الأرض الطبيعية والغابات الكبيرة، وتتلوث أحواض المياه، ويتسمم المحيط الجوي، وفضلا عن ذلك فإن النمو أو التطور المستمر للمدن بمبانيها الحجرية المصمتة وكثافتها العالية يؤدي إلى عدم تعرضها للشمس، وتشجيرها الناقص.

وبنمو المدن يزداد المدى المتوسط لرحلات السكان وتنقلاتهم بوسائل النقل، فتزداد حدة نقل البضائع، ويزداد عدد وسائل النقل، مما يؤدي إلى التشبع المفرط لشبكة الشوارع بوسائل

النقل، وإلى شل حركة المرور. ويبدو ذلك واضحا في كثير من مدن الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول الرأسمالية .

والواقع أن الفصل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في التخطيط يكاد يكون مستحيلا. لذلك يرى أغلب الاجتماعيين أن تخطيط المدن يضم التخطيط السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي. فالجوانب الاجتماعية والاقتصادية في التخطيط هي عملية واحدة متكاملة، وما التخطيط المادي إلا جزء من الخطة العامة الشاملة.

إن تخطيط المدينة محاولة لبناء الإطار الاجتماعي لنمو الشخصية الإنسانية المتوازنة في مجتمع متكامل قادر على تلبية رغبات الجميع وإعطائهم فرصا للحياة السعيدة. ومن ثم عندما نخطط للمدينة لابد أن يشترك في هذا التخطيط مجموعة من المتخصصين كالأخصائيين في شؤون المياه والطرق وبناء المصانع والإسكان والترفيه، هذا إلى جانب الاقتصاديين والإداريين وقادة المجتمع والمحامين ورجال المال والصحة العامة، فضلا عن علماء الاجتماع الذين يضمون جهودهم لتحقيق القيم الإنسانية، وذلك حتى تتحقق الخطة على أحسن وجه.

وهكذا فإن كان جوهر العلم هو بحث عن الحقيقة، فإن الحقيقة التي يجب أن يبحث عنها المهندس المعماري هي اقتصاديات للشعب وأموره الاجتماعية وتقاليده وعاداته واحتياجاته وتطوره، والتي يجب أن تنعكس على أعماله وتصميماته.

وقد أكد "لويس ممفورد L.Mumford" إذ حدد معايير التخطيط، وذكر أن المخطط الحضري يجب أن يلم بخصائص الحياة الحضرية. وهنا يجد المخطط الحضري نفسه أمام صعوبة الاختيار بين النماذج المختلفة التي توجد في فكره.

واستخلص "ويفر Weaver" خصائص الطبقة الاجتماعية والعوامل السلالية التي تؤثر في عملية تحديد الحضر في الولايات المتحدة الأمريكية، واهتم بموضوع السلالة واعتبرها رابطة طبقية.

واعتبر "كلارنسبيري ClarencePerry" المدرسة مركزا للجيرة فهي تساعد على وجود الجيرة الفيزيقية في المجتمع المحلي، وتعمل على ظهور المصلحة العامة بين الجيران.

وفي ضوء ذلك ينبغي أن يلم المخطط الحضري بأكثر النظريات انتشارا في عملية التخطيط وبناء المدن وأبعاد تطورها في المستقبل، وهي:

- الأنظمة الحديثة لتوزيع السكان.
- الهيكل التخطيطي للمدن الحديثة، والمدن التي يعاد بناؤها.
- الأنواع الحديثة من مواد البناء والقطع الإنشائية.
- الأنواع الحديثة لوسائل النقل.

العديد من المسائل الأخرى المتعلقة بتصورات بناء مدن المستقبل. (عبد الحميد رشوان، 2005، ص58)

3. التنمية المستدامة وأبعادها:

1.3. التنمية المستدامة:

لقد شاع استعمال هذا المفهوم بشكل متزايد في إطار النظام العالمي الجديد، خاصة في الدول المتخلفة، فهو مفهوم معقدة ومتعدد الجوانب، كما يدخل ضمن اختصاص مختلف العلوم السياسية، الاقتصادية السوسولوجية، الجغرافية والبيئية، كذلك اختلاف في توجهات والمنطلقات الإيديولوجية للمفكرين والمختصين في هذا المجال، إلى جانب عامل الزمان والمكان، حيث يعرفها مزريق عاشور،في ورقته البحثية "**الإدارة البيئية ودورها الفعال في خلق الإنتاج الأنظف وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية**" بأنها "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته".

كما تعرفه اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون "بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي" تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

وعليه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تامين تنمي اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم. (محمود الحجار، 2003، ص.ص14.13)

وعليه يمكن أن نقدم استخلاص جملة التصورات والمفاهيم حول التنمية المستدامة كما ذهب إليها أسامة الخولي كما يأتي:

- أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.

- أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

- أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا. (الخولي، 1999، ص.ص45.44)

و عليه يتضح جليا أن التنمية المستدامة ترتكز على مبادئ ومعايير وضوابط أساسية لإعداد مؤشرات ايجابية تساهم في تحقيق نجاحها، كما أنها تحقق لنا العديد من المكتسبات النوعية التي تؤثر على المجتمع والفرد، وتعطي لنا مجتمعا يتبنى قيم ومبادئ ومعايير ناجحة،

2.3. أبعاد التنمية المستديمة:

التنمية المستديمة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي، يتسم

بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، ولا يكفي وصف هذه الأبعاد بأنها مترابطة معا، بل لابد من الإشارة إشارة واضحة وصريحة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة.

ويمكن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منظومات لمنظومة التنمية المستديمة، حيث تتكون كل منظومة فرعية من هذه المنظومات من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى أو العناصر التي يمكن تحديدها فيما يلي:

- ✓ **المنظومة الاقتصادية:**

وتشمل والنمو الاقتصادي المستديم، كفاء رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية، العدالة الاقتصادية.

- ✓ **المنظومة الاجتماعية:**

المساواة في التوزيع، الحراك الاجتماعي، المشاركة الشعبية، التنوع الثقافي، استدامة المؤسسات.

- ✓ **المنظومة البيئية:**

النظم الإيكولوجية، الطاقة، التنوع البيولوجي، الإنتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف. (مُحَمَّد غانم؛ وأحمد أبو زنط، 2007، ص.ص26.25)

4. التنمية الحضرية:

1.4. المجالات الاجتماعية للتنمية الحضرية:

يطول الحديث عن المجالات الاجتماعية للتنمية خاصة وأن هناك عديد من الخدمات والأعمال تدخل ضمن إطار التنمية، فهي تتناول الأنشطة الاجتماعية والسلوكية التي تبدل المجتمع. وتتمثل هذه المجالات في الخدمات التدعيمية وهي كل الخدمات التي تقوم على أساس النظرة البعيدة بما يجب أن تكون عليه عمليات التنمية في المجتمع أي تلك التي تعبر عن وجهة نظر المنمي الاجتماعي دعامة لقيام خطة التنمية ولهذه الخدمات التدعيمية وظائف أساسية

وجوهرية، فهي التي يعتمد عليها المخططون الاجتماعيون في وضع خططهم وذلك مثل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من خدمات الضمان.

✓ **التعليم:**

يعتبر استثمار التعليم في أي مجتمع أمر مهم وضروري لتنمية ذلك المجتمع، ونظرا لأهمية التعليم في تحقيق التنمية وتطوير المجتمعات فإن عدد كبيرا من العلماء تناولوا أهمية العلم كعامل أساسي في تنمية المجتمعات المتخلفة، ويزودنا التاريخ بأمثلة عن أهمية التعليم في تحقيق التنمية في المجتمعات المتخلفة، وترجع الوثبة الكبرى التي وثبها اليابان إلى الاهتمام بالتعليم وذلك منذ نهاية القرن 19. فعلى الرغم من فقرها لموارد طبيعية نسبيا إلا أنها تقدمت كثيرا في العديد من الدول، وحققت شوطا بعيدا في مجالات التنمية وذلك بفضل اهتمامها بالتعليم أساسا.

وعليه فإن التعليم في أي مجتمع يعتبر مرآة صادقة تعكس وتعبر عن تقدم ذلك المجتمع أو تخلفه، فهو عنصر جوهري من عناصر التنمية، ومفتاح رئيسي من مفاتيح ازدهار ذلك المجتمع، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد ازدادت قدراته الذهنية وإمكاناته على التفكير السليم المنطقي وإمكانات إبداعه بما يؤدي للمشاركة في دفع عجلة التنمية بالمجتمع.(شفيق، د.ت، ص150)

وبهذا المعنى تعد الأمية عدو التنمية ومعوق أساسي لجهودها، وهذا ما دفع كافة الدول المتقدمة إلى العمل ومواجهة الأمية ورفع مستويات التعليم في أوساط أبنائها باعتباره أحد مقومات التنمية، وعليه فالمؤسسة التعليمية التوجيهية التوعوية لأفراد المجتمع تعد مجالا هاما في مجال التنمية لذا عملت برامج التنمية الحضرية على تطوير هياكلها.

✓ **الصحة:**

إن المدن تنمو وتتقدم بتقدم تكنولوجيا الطب فالمستوى الصحي للسكان يؤثر تأثيرا كبيرا على قدراتهم الإنتاجية ومن ناحية أخرى فإن بناء المستشفيات الضخمة ذات التخصصات المختلفة إنما يعد مظهرا من مظاهر الحياة الحضرية.(عبد الحميد رشوان، 1988، ص236)

ومنه نجد بأن درجة التقدم في المجال العلمي والتكنولوجي الصحي يقتضي بالضرورة إحداث تغير في نسق القيم والعلاقات الاجتماعية، ومن ثم التفاعل وعليه يجب التكيف مع المستجدات الحديثة عن طريق دور التنمية الاجتماعية.

ومنذ فترة ليست طويلة وعمليات التطوير الدائمة تدب خطاها وكان لابد لأن يكون التطوير سريعا ومجديا في المجتمع وأن يواكبه تطور سريع في النواحي الصحية التي تعتبر هامة ومسؤولة إلى حد كبير في انخفاض معدل الوفيات وانخفاض معدل الخصوبة نتيجة انحصار نمط الأسرة الممتدة والتحول إلى نوع العلاقات الاجتماعية لعمل الحافز نحو تكوين الأسرة النووية.

2.4. معوقات التنمية الحضرية:

تعتبر عملية التنمية قضية معقدة ومتشابكة الجوانب، تختلف معوقاتها في عديد من الأبعاد المتداخلة حيث أن لها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة ومتداخلة يعمل بعضها من خلال بعض ويؤثر بعضها في بعض، ومعوقات التنمية أو تحديات التقدم ومظاهر التخلف متعددة ومتباينة نذكر منها:

1.2.4. العوامل الديموغرافية:

من المعروف جليا أن دول العالم الثالث تتميز بالنمو الديموغرافي كبير تسبب في وجود كثافة سكانية عالية جدا، الشيء الذي أدى بالضرورة إلى عدم إمكانية تحقيق توازن بين الموارد المتاحة والإنتاج من جهة ومتطلبات هذه الكثافة من جهة أخرى، وتبعا لذلك انتشرت العديد من المشاكل الاجتماعية كسوء التغذية وقلة العلاج ونقص فرص التعليم والتكوين والعمل والسكن...إلخ. (مصطفى خاطر، 2002، ص57)، كما أن الزيادة السكانية في الدول المتخلفة تعد كأحد معوقات التنمية.

2.2.4. العوامل الاجتماعية:

من أهم العوائق الاجتماعية التي تعيق التنمية نذكر منها النظم الاجتماعية السائدة كنظام الملكية والقرابة، والنظام السياسي، وكذا الصراع ضد التغيير فبالنسبة للأول نجد أن النظم

الاجتماعية خاصة منها التقليدية تعتبر من أهم معوقات عملية التنمية فمن ذلك نظام الملكية والقرابة، حيث أن رفض الأهالي للهيئات الحكومية وعدم السماح لهم بتنفيذ البرامج التنموية المسطرة التي تمس ممتلكاتهم يؤدي في الغالب إلى تعطيل وإلغاء هذه البرامج إلى جانب أنه يحول دون محاولة تسطير برامج أخرى في أي مجالات التنمية.

3.2.4. العوامل الثقافية:

إذا كانت الثقافة تعبر عن ذلك الكل المعقد المركب من القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمعايير المتعارف عليها في المجتمع. فإن اتسامها بالجمود، وعدم المرونة يحول دون تكيفها والمجتمع الحديث، بما يتضمنه من قيم وعادات سلوكية من شأنها أن تدعم سيرورة التنمية، التي تستهدف رفاهية الإنسان بصفة عامة ، فكل هذه العوامل لها الدور في خلق قاعدة ضعيفة للتنمية الحضرية وعلى هذا يقترح "عبد الهادي الجوهري" وآخرون للتخفيف من ذلك عدة خطوات:

- إجراء دراسات وبحوث علمية عديدة في محيط المعوقات الثقافية وبخاصة ما يتعلق من هذه الدراسة بأهداف التنمية.
- إجراء دراسات وبحوث علمية في محيط المعوقات الاجتماعية.
- وجود سياسة اجتماعية واضحة المعالم والأغراض والأهداف.
- تعاون المخططين الاجتماعين والثقافيين والباحثين في مجال التنمية والعاملين في هذا الميدان على اختلاف تخصصاتهم والجماهير. (الجوهري، 1998، ص136)

وهكذا تتجلى أهمية إذكاء الوعي الاجتماعي والجماهيري بضرورة تقبل برامج التنمية كونها تهدف إلى تقدم المجتمع المحلي. ويتم ذلك من خلال إتاحة الفرص للأهالي من أجل المشاركة الفعلية في تسطير وتنفيذ البرامج والسهر على نجاحها.

4.2.4. العوامل المتعلقة بالتخطيط:

يصبح التخطيط في حد ذاته معوق لعملية التنمية الحضرية عندما تتخلله العديد من المشاكل كما يلي:

✓ **نقص الوعي التخطيطي:**

تعتبر عملية التخطيط للتنمية الحضرية عملية فنية وواعية في نفس الوقت ويستلزم ذكر أن يكون القائمون عليها على درجة عالية من الوعي بأهميتها، كما يجب أن يقوم بنشر الوعي التخطيطي بين جماهير الشعب ليتقبل المنتجات الجديدة بالمجتمع ويعتبر نقص الوعي معوقا أساسيا للتنمية. (عبد الهادي المليحي، 2005، ص166)

✓ **نقص الإعلام المتخصص:**

إن نقص الإعلام المتخصص في التنمية يجعل الكثير من المشروعات تنجز دون إجراء دراسات ومقاربات توجه عمليات التخطيط لأن هذه الأخيرة ليست حكرا على الدولة أو السلطات المحلية فقط بل إن رجال الأعمال والمستثمرين والفلاحين كذلك مطالبين بالتخطيط من أجل تنمية مشاريعهم، وإن العامل الفعال الذي يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في هذه العملية هو الإعلام المتخصص في التنمية الاجتماعية وتوجيه الإنسان نحو الإنتاج ووسائل النمو الذاتي وربط الفرد بمشكلات مجتمعهم وحماية ثقافته. (الكواري، 1986، ص113)

فضلا عن توجيه الإنسان وإعلامه بالمتغيرات المعاصرة وتبصيره بالتحديات المحيطة، وعلى هذا الأساس لابد من توظيف الإعلام توظيفا وظيفيا من خلال تأثيره على إمكانية استيعاب المواطن لدوره في التنمية على مستوى مجتمعه وعلى مستوى وطنه وذلك ابتداء بالتأثير على نسق القيم وتوجيهها نحو الأحسن وكذلك على معطيات النشأة الاجتماعية.

5.2.4. المعوقات الإدارية:

تعتبر المعوقات الإدارية من أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية وتحد من فعاليتها وذلك راجع إلى التعقيد على مستوى الإجراءات والبطء الشديد في تنفيذ القرارات وتناقض بعضها مع

البعض الآخر بالإضافة إلى انتشار اللامبالاة والسلبية وعدم وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب في كثير من الأحيان وسيطرت العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته وكذلك صعوبة التنسيق بين وحدات العمل الرسمية والإدارية الجديدة من ناحية أخرى وبينهما وبين الأجهزة التنفيذية القائمة من ناحية أخرى إلى:

- ✓ **تجاهل المشاركة الشعبية:**

إن تجاهل المشاركة الشعبية وخطورة عدم وضعها في الحساب سواء في مرحلة التخطيط والتنفيذ يعد من أكبر معوقات التنمية الحضرية، لأن دور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثيرها وانعكاساتها على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها، ومن المعروف أن التغيير المنشود لا ينجز إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، وإذا كان يعتبر اقتناع منهم سيلقى المقاومة بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية المتوازنة بجناحها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهذا هو جوهر عملية التنمية.(الكواري، 1986، ص113)

ومن المعلوم أن تجاهل المشاركة الشعبية سرعان ما يؤدي إلى توقف وفتور لحماس أعضاء المؤسسات إلى أغراض أخرى تؤدي في النهاية إلى توقف النشاط كلي، لأن العلاقات القوية بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية لها أهمية كبيرة في إحداث تغير إيجابي داخل المجتمع الذي يسوده التضامن.

- ✓ **ضعف طرق وسائل الاتصال:**

إن عدم توفر طرق وأساليب اتصال كافية وفعالة وسهلة ومفتوحة بين العمال والمسؤولين داخل لكل واحدة اقتصادية أو اجتماعية بين كل الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة لمشاريع وخطط التنمية لخلق التفاعل والمتوازن والمتجدد بين الدولة والمواطن لتحقيق التوازن العضوي المتكامل بين الفئات المنتجة والمسيطرة يؤدي إلى عدم استمرارية التطور وتدفعهم منذ الوهلة الأولى من خلال توافر وسائل الاتصال الفعالة وعلاقتها بالجماهير والمؤسسات المعنية ليسهل

ترشح بعض القيم الراقية والأخلاقيات والعادات التي تؤدي إلى زيادة القدرات التكيفية للمجتمع المحلي وكذا التغير في الاتجاه الموجب في المجال العمراني والظروف الصعبة التي يمكن تغييرها عن طريق المشاريع الحكومية باشتراك المواطنين والمساهمة في إنجازها.(سعيدان،1981، ص46)

- ✓ **نقص الأجهزة الفعالة:**

إن نقص الأجهزة الفعالة المتمثلة في أجهزة الرقابة والمتابعة والتنفيذ والتقييم يؤثر سلبا على تحول المشاريع والبرامج والخطط الإنمائية المرصدة على الورق وبالتالي تقليل من المشاركة الشعبية والحد منها وبالتالي يقلل اشتراك الناس عن كثب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حياتهم.

- ✓ **نقص القيادات:**

إن نقص القيادات الفعالة وخاصة المتخصصة يحد من تحريك الجماهير وتوجيهها نحو الأهداف التنموية المشتركة، لأن القيادات لهم دور هام يتمثل في التوعية والترشيد الذي من خلاله تستخدم الموارد المتاحة بأساليب راشدة وواعية.

4. الاستدامة والتخطيط للتنمية الحضرية:

لقد سبق وأوضحنا أن التخطيط أسلوب علمي يدر ويتنبأ ويعمل على تكييف موائمة الوسائل بالوصول إلى الأهداف، ولقد أصبح التخطيط السليم في عالمنا المعاصرة أهمية كبيرة وضرورية للتقدم وذلك لأسباب التالية:

- التخطيط ينظم البرامج والمشروعات في المجالات المختلفة وينسق بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار قومي تعاوني يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويضمن سلامة التنفيذ.

- يوازن التخطيط بين الموارد والاحتياجات ويعمل على استخدام الإمكانيات بأقصى طاقتها وعلى أحسن وجه دون أن يترك طاقات معطلة ومجالات للإسراف.

- يعمل التخطيط على دقة التنبؤ بالنتائج وما يتخللها من صعوبات يعالجها بالدراسة والفهم على أسس عملية من التحليل والبحث والتقويم الصحيح.

- يسهم التخطيط القومي في أن تنطلق وتنضبط كل العوامل المعوقة للنهوض وأن يقضي على الأوضاع التي تقف في سبيل تحقيق حياة أفضل للأجيال المعاصرة اللاحقة وذلك لأن التخطيط السليم هو القوة الدافعة التي تمكن الجهود الإنسانية من تحقيق غايتها.

- يحقق التخطيط الأهداف القومية التي رسمتها السياسية العامة للدولة.

- وتظهر أهمية التخطيط الحضري مع ظهور مشاكل المدن، حيث تحتاج المدن إلى مراكز للترفيه ووحدات للصحة العامة والمدارس ووسائل تنقية الجو من التلوث والإضاءة والإمداد بالمياه ومجاري الصرف وتنظيم حركة المرور.(عبد الحميد رشوان، 1988، ص236)

وبدون التخطيط الحضري تنتشر الأحياء المتخلفة، وتفتقر المناطق إلى المدارس وتنتج هذه المشاكل عن النمو غير مخطط في فترة تتناسب وقدرة المجتمع على تشرب نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على الصعوبات.

- يعمل التخطيط على حل المشاكل الناتجة عن التنمية وإيجاد الحل المناسب للمعادلة الصعبة التي تواجه الدول النامية وذلك الحل الذي يوفق بين جميع الميادين.

- يعمل التخطيط على تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يسعى الوصول إليها وهي الرفاهية وسعادة المجتمع جميعا.

- مراعاة النواحي الاجتماعية في التخطيط الاقتصادي لتحقيق الشمول والتكامل في الخطط الشاملة.

- يساعد التخطيط في تنظيم الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة للعمل به وتحقيق العدالة الكاملة وكذا يمكن الشعب من المشاركة الفعالة في اقتراح الخطط ومتابعتها وتقويمها. (عبد الفتاح محمود، 2003، ص155)

5. خاتمة:

بعد عرض جوانب هذه الورقة البحثية والتي تمحورت أساسا حول عرض وتقديم بعض المفاهيم ذات الصلة بعملية التنمية المستدامة والتخطيط الحضري،حيث أن البحث في مثل هذه المواضيع يتطلب التفتح على كثيرا على تخصصات علمية عديدة كعلم الاقتصاد، علم الاجتماع، علم الإدارة والسياسة وحتى علم البيئة كذلك، فالتنمية بهذا الشكل هي نقطة التقاء الكثير من العلوم والتخصصات العلمية، حتى أن هناك تداخل وتكامل بين مختلف هذه المفاهيم نفسها، فمفهوم التنمية أصبح اليوم متشعب لدرجة انه يصعب فيه الوصول إلى اتفاق عام حوله، بين المختصين والمهتمين بها، خاصة مع اختلاف التوجهات والمنطلقات الشخصية لكل باحث في هذا المجال، وربما ما يزيد في الآمر أكثر تعقيدا المنطلقات الإيديولوجية لنمو وتطور الفكر التنموي نفسه، مما جعل أكثر السياسات التنموية لمختلف الدول متباينة اشد التباين.

فعليه فان ضرورة فهم التنمية وتاريخ نشأتها يستلزم الالتفاف حول مختلف المفاهيم والتخصصات وتكوين وعي اجتماعي،يشترك ويتفاهم عليه أفراد المجتمع، ذلك أن بيئة الإنسان في الحقيقة هي حصيلة مجموعة من النظم الطبيعية، وهذه الأخيرة كانت وما تزال من صنع الإنسان، فإذا أردنا تشكيل مستقبلنا بوعي فانه من الضروري أن نتعلم كيف نفعل ذلك جماعيا، بمعنى إشراك مختلف شرائح المجتمع الذي نعيش فيه، وهو ما يتجسد في مفهوم المواطنة بعيدا عن سياسة الإقصاء والتهميش للأخر، بحكم الانتماء لنفس البيئة الجغرافية، فمعظم مشكلات المجتمعات الإنسانية في أنحاء العالم ناجمة أساسا من استخدام الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها في ظل النمو المتزايد لاستخدامات التكنولوجيا في حياتنا اليومية، وبالتالي فان تحسين مستوى معيشة الأفراد يتطلب فهم طبيعة العلاقة بين النمو والتنمية من جهة والمحافظة على الموارد الطبيعة من جهة أخرى.

كنتيجة عامة لما جاء حول هذا الموضوع نقول أن التنمية المستدامة ذات أبعاد شمولية كلية تخرج عن الإطار الاقتصادي لتشمل جوانب أخرى هامة في حياة الإنسان كالبعد

الاجتماعي والايكولوجي،خاصة جهود التخطيط والتنفيذ، مما يستدعي رسم سياساتها بشكل جيد، وتكون سياسات التشغيل والعمل المعدة لذلك تأخذ بعين الاعتبار مختلف أبعاد هذه العملية التنموية، وإن دراستها يجب أن تتم في إطار العملية التاريخية وحتى السياسية لفهم مختلف العناصر والمتطلبات الأساسية لها.

10. قائمة المراجع:

1- أحمد، مصطفى خاطر. (2002). التنمية الاجتماعية (المفهومات الاساسية-نماذج ممارسة). الاسكندرية: المكتب الجامعي.

2- إبراهيم، عبد الهادي المليحي. (2005). العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي. القاهرة: المكتب الحديث.

3- أسامة، الخولي. (1999). مفهوم التنمية المستدامة. مجلة التنمية والبيئة. (09). مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة. القاهرة.

4- حسن، عبد الحميد رشوان. (2005). التخطيط الحضري. مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.

5- حسن، عبد الحميد رشوان. (1988). دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية (دراسة في علم الاجتماع الحضري). مصر: مركز الاسكندرية للكتاب.

6- السمالوطي، نبيل. (1981). علم اجتماع التنمية. بيروت. لبنان: دار النهضة العربية.

7- سميرة، كامل مُحَمَّد. (1996). التخطيط من أجل التنمية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

8- السويدي، مُحَمَّد. (1990). مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

9- صلاح، محمود الحجار. (2003). السحابة الدخانية: المشكلة. الأثر. الحل. مصر: دار الفكر العربي.

10- الجوهري، عبد الهادي. (1998). دراسات في التنمية الاجتماعية. القاهرة: مكتبة النهضة.

11- علي، الكواري. (1986). نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.

12- علي، سعيدان. (1981). بيروقراطية الادارة الجزائرية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

13- عثمان، مُحَمَّد غانم؛ وماجدة، أحمد أبو زنط. (2007). التنمية المستديمة. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

14- مُحَمَّد، عبد الفتاح محمود. (2003). التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية. مصر: منشورات جامعة الإسكندرية.

15- مُحَمَّد، شفيق. (د.ت). التنمية والمشكلات الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

16- هارسون، دفيد. (1998). علم الاجتماع التنمية والتحديث. تر: مُحَمَّد، عيسى برهوم. عمان. الأردن: دار هناء للنشر والتوزيع.

17- وبستر اندرو. (1995). مدخل إلى علم اجتماع التنمية. تر: مُحَمَّد، عبد الهادي. القاهرة. مصر: دار المعرفة الجامعية.

18- Kadri. H. A. (2002).enseignement de la sociologie du travail. édition casbah. Algie.